

معيار المصرفات الإدارية والتسويقية

لجنة معايير المحاسبة

شعبان ١٤١٩هـ

ديسمبر ١٩٩٨م

تركت هذه الصفحة فارغة

تقديم :

تعدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصور المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢ هـ الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها ، فقد نصت الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين على أن من أغراض الهيئة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المحاسبة) تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المحاسبة وتعديلها التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ١/٢/٣ وتاريخ ١٥/٥/١٤١٤ هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٣ م.

ونظرا لأهمية موضوع المصروفات العمومية والإدارية ، وموضوع مصاريف البيع والتوزيع رأَت اللجنة إعداد معيارين مستقلين لكل منهما ، وكلفت كل من الدكتور عبد العال هاشم أبو خشبة بإعداد مشروع معيار المصروفات الإدارية والعمومية ، كما كلفت الدكتور سليمان حسن عطية بإعداد مشروع معيار مصروفات البيع والتوزيع ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيارين والدراسة المرفقة بكل منهما خلال عدة اجتماعات وقررت اللجنة دمج مشروع المعيارين في معيار واحد (المصروفات الإدارية والتسويقية). وقام المستشار الدكتور سليمان حسن عطية بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسالها لذوى الاهتمام والاختصاص وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما تمت مناقشة مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٢/٥ وتاريخ ١١/٩/١٤١٩ هـ الموافق ٢٩/١٢/١٩٩٨ م قضي باعتماد المعيار.

والله الموفق ،،،

الأمين العام

يوسف محمد المبارك

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرسمعيار المصرفيات الإدارية والتسويقية والدراسة المرفقة به

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	<u>المعيار :</u>
١٢١١	١ - نطاق المعيار
١٢١١	٢ - هدف المعيار
١٢١١	٣ - نص المعيار
١٢١٢	٤ - العرض
١٢١٢	٥ - الإفصاح
١٢١٢	٦ - التعاريف
١٢١٣	٧ - سريان مفعول المعيار
	<u>الدراسة المرفقة بالمعيار :</u>
١٢١٩	١- أهمية الدراسة - الحاجة إلى المعيار.
١٢٢١	٢- الدراسة النظرية والمقارنة بين المعايير السعودية الحالية والأمريكية والدولية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمصرفيات التسويقية والمصرفيات الإدارية.
١٢٢٢	١/٢ قياس المصرفيات والإفصاح عنها في أهداف ومفاهيم المحاسبة السعودية ومعيار العرض والإفصاح العام السعودي.
١٢٢٧	٢/٢ قياس وإثبات المصرفيات والإفصاح عنها حسب معايير المحاسبة الأمريكية.
١٢٣٠	٣/٢ قياس المصرفيات والإفصاح عنها حسب معايير المحاسبة الدولية.
١٢٣٤	٤/٢ المصرفيات التسويقية ومعايير المحاسبة.
١٢٣٥	٥/٢ المصرفيات الإدارية ومعايير المحاسبة.
١٢٣٧	٣- الإفصاح عن المصرفيات الإدارية ، والمصرفيات التسويقية في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية.

الصفحةالموضوع

- ٤- الدراسة التطبيقية المتعلقة بمصروفات البيع والتوزيع (المصروفات التسويقية) في المملكة العربية السعودية. ١٢٣٨
- ٥- الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمصروفات الإدارية والعمومية (المصروفات الإدارية) في المملكة العربية السعودية. ١٢٤٢
- ٦- دراسة مقارنة للمعيار المقترح مع المعايير الأمريكية والبريطانية والدولية. ١٢٤٩
- ٧- المصطلحات الأجنبية المهمة وترجمتها. ١٢٦١

المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرسمعيار المصروفات الإدارية والتسويقية

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢١١	١ - نطاق المعيار
١٢١١	٢ - هدف المعيار
١٢١١	٣ - نص المعيار
١٢١٢	٤ - العرض
١٢١٢	٥ - الإفصاح
١٢١٢	٦ - التعاريف
١٢١٣	٧ - سريان مفعول المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

معيار المصروفات الإدارية والتسويقية

١ - نطاق المعيار:

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات قياس المصروفات الإدارية والتسويقية ، وعرضها، والإفصاح عنها ، في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي. (الفقرة ١٠١)

٢/١ تقرأ فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة به وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المعتمدة من الهيئة ومعيار العرض والإفصاح العام. (الفقرة ١٠٢)

٣/١ يطبق هذا المعيار على البنود ذات الأهمية النسبية. (الفقرة ١٠٣)

٢ - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات قياس وإثبات المصروفات الإدارية والتسويقية وعرضها والإفصاح عنها بحيث تظهر القوائم المالية ، بعدل ، المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. (الفقرة ١٠٤)

٣ - نص المعيار :

تعامل المصروفات الإدارية والتسويقية على أنها تكلفة فترة ولا تعامل على أساس أنها تكلفة إنتاج ، وتحمل على الفترة المحاسبية التي تخصها ويتم قياسها وإثباتها كما يلي : (الفقرة ١٠٥)

١/٣ يتم قياس وإثبات المصروفات الإدارية والتسويقية في الفترات التي تخصها على أساس مقدار النقص ، في أصل أو تحمل التزام أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة. (الفقرة ١٠٦)

٢/٣ يتم قياس المصروفات الإدارية والتسويقية التي تمثل توزيعاً للتكلفة التاريخية للأصول الخاصة بالتسويق والإدارة ، التي تستفيد منها أكثر من فترة محاسبية واحدة ، على أساس التكلفة التاريخية للأصول ، ويتم إثبات هذه المصروفات على أساس توزيع التكلفة التاريخية على الفترات المالية التي تستفيد من منافع الأصول. (الفقرة ١٠٧)

٣/٣ يتم قياس المصروفات الإدارية والتسويقية التي تتحملها المنشأة خلال فترة محاسبية معينة للحصول على منافع تستنفد خلال الفترة نفسها ، على أساس سعر أو أسعار حيازة المنافع التي تم الحصول عليها. ويتعين إثباتها كمصروفات لتلك الفترة فور حدوثها. (الفقرة ١٠٨)

٤/٣ يطبق مبدأ الاستحقاق في تحميل الفترة المالية بالمصروفات الإدارية والتسويقية. (الفقرة ١٠٩)

٤ - العرض :

١/٤ تعرض المصروفات الإدارية في قائمة الدخل كبنود مستقل ضمن نتائج العمليات المستمرة للمنشأة. (الفقرة ١١٠)

٢/٤ تعرض المصروفات التسويقية في قائمة الدخل كبنود مستقل ضمن نتائج العمليات المستمرة. (الفقرة ١١١)

٥ - الإفصاح :

يجب أن تفصح القوائم المالية عن :

١/٥ وصف واضح وموجز عن السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالمصروفات الإدارية والتسويقية التي تتبعها المنشأة بما في ذلك أساس توزيع التكاليف المشتركة. (الفقرة ١١٢)

٢/٥ تفاصيل بنود المصروفات الإدارية ذات الأهمية النسبية بأكثر الطرق ملاءمة لنشاطات المنشأة ، مع الأخذ في الاعتبار أن تتاح لمستخدمي التقارير المالية فرصة تقييم تأثير هذه الأنشطة على القوائم المالية. (الفقرة ١١٣)

٣/٥ تفاصيل بنود المصروفات التسويقية ذات الأهمية النسبية بأكثر الطرق ملاءمة لنشاطات المنشأة ، مع الأخذ في الاعتبار أن تتاح لمستخدمي التقارير المالية فرصة تقييم تأثير هذه الأنشطة على القوائم المالية.

(الفقرة ١١٤)

٦ - التعاريف :**١/٦ المصروفات التسويقية :**

هي تلك المصروفات الناتجة عن جهودات المنشأة المتعلقة بوظيفة التسويق أو وظيفة البيع والتوزيع. (الفقرة ١١٥)

٢/٦ المصروفات الإدارية :

هي تلك المصروفات المتعلقة بالإدارة والتي لا تتعلق بوظيفة الإنتاج أو وظيفة البيع والتوزيع. (الفقرة ١١٦)

٣/٦ تكاليف الفترة :

هي التكاليف التي تخص فترة محاسبية ، وليس لها منافع مستقبلية ، وغير مرتبطة بتكلفة المنتجات التي ستباع ، وليست جزءاً من تكلفة المخزون.

(الفقرة ١١٧)

٤/٦ تكاليف الإنتاج :

هي التكاليف التي تدخل في تحديد تكلفة المنتج ؛ وتشمل المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة.

(الفقرة ١١٨)**٧ - سريان مفعول المعيار :**

يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار.

(الفقرة ١١٩)

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المحاسبة :

- | | |
|---|--|
| أ.د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد (جامعة الملك سعود) | د. عبدالستار أبو غده (دلة البركة) (*) |
| د. عبدالله قاسم يمانى (جامعة الملك عبد العزيز) | أ. عطا حمد البيوك (محاسب قانوني) |
| د. عبدالله حسن العبد القادر (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) | أ. بكر عبد الله أبو الخير (محاسب قانوني) |
| د. محمد صالح الطاسان (جامعة الملك سعود) | أ. عبدالعزيز صالح الفريح (محاسب قانوني) |
| أ. إبراهيم حمد الضويحي (مصلحة الزكاة والدخل) | أ. عادل عبد العزيز بودي (محاسب قانوني) |
| د. عبدالله عبدالعزيز العبدالقادر (الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) (*) | |

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٢/٢/٥ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١ هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩ م. ويتكون مجلس الإدارة من معالي وزير التجارة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً ، وعضوية كل من :

- | | |
|---|---|
| عبدالعزيز عبدالله أبوحميد (نائب رئيس ديوان المراقبة العامة) | عبدالعزيز راشد الراشد (محاسب قانوني) |
| منصور محمود عبدالغفار (مدير عام مصلحة الزكاة والدخل) | إبراهيم محمد السبيلى (محاسب قانوني) |
| منير نوار العتيبي (وكيل وزارة التجارة) | سامي بهاء الدين السراج (محاسب قانوني) |
| د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد (أستاذ بجامعة الملك سعود) | أحمد الزامل السليم (محاسب قانوني) |
| د. عبدالله قاسم يمانى (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز) | د. محمد عبدالله الشبانى (محاسب قانوني) |
| د. خليل عبدالفتاح كردي (مجلس الغرف التجارية والصناعية) | عبدالمجيد أحمد مهندس (محاسب قانوني) (*) |

(*) اعتذر عن حضور الاجتماع.